# مُلحق 1: رسالة هيومن رايتس ووتش إلى الحكومة السوريّة المؤقتة


هيومن رايتس ووتش

350 الجادة الخامسة، الطابق 34
نيويورك، NY 10118-3299
هاتف: 212-290-4700
فاكس: 212-736-1300



قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
لما فقيه، المديرة التنفيذية
إريك غولدستين، نائب المدير
مايكل بيج، نائب المدير
آدم كوغل، نائب المدير
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية
اسلا بالي، رئيسة مشاركة
كاثرين بيرتانيس، رئيسة مشاركة
بروس رابي، نائب الرئيسة
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
براك الأحمد
هالة الدويري
غانم النجار
سام بحور
بهي الدين حسن
حسن المصري
بي السادائي
منصور فرحان
لبنى فريح خورشيد
نديم حوري
شحوان جمايزي
أحمد منصور
عبدالعزيز نعماني
نبيل رجب
تشارلز شماس
سوزان تاماسيبي

هيومن رايتس ووتش
تيرانا حسن، المديرة التنفيذية

نواب المدير التنفيذي
ويسلا هنكن، المسؤولة الأولى عن العمليات

الإدارة العليا
ساري باشي، مديرة المرامج
لورين كامبل، المستشارة العامة
مي فوتج، المسؤولة الأولى عن الإعلام
عمير خطّاب، المسؤولة الأولى عن التكنولوجيا (بالإنابة)
ماريوسا لازو، المسؤولة الأولى عن المالية
جو لويس، المسؤول الأول عن شؤون الناس (بالإنابة)
فاليتينا روسا، المسؤولة الأولى عن تنمية الموارد
جايمس روس، مدير الشؤون القانونية والسياسات
برونو ستاغنو أوغاريّ، المسؤول الأول عن المناصرة
ميناجون لوبن، مدير التنوّع والإنصاف والشمول


HUMAN RIGHTS WATCH

HRW.org

**جانب:**
عبد الرحمن مصطفى
رئيس الحكومة السورية المؤقتة
الحكومة السورية المؤقتة

**نسخة إلى:**
العميد عرفات حمود
مدير إدارة القضاء العسكري
إدارة القضاء العسكري
وزارة الدفاع
الحكومة السورية المؤقتة

20 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

حضرة السيد عبد الرحمن مصطفى المحترم،
تحية طيبة وبعد،

أكتب إليكم لأبلغكم مقدما بتقرير "هيومن رايتس ووتش" القادم الذي يكشف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها عناصر من "الجيش الوطني السوري" والشرطة العسكرية التابعة لـ "الحكومة السورية المؤقتة"، ولطلب ردودكم على الأسئلة المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في مناطق شمال سوريا الخاضعة لسيطرة الحكومة المؤقتة وتركيا.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية غير حكومية توثّق انتهاكات حقوق الإنسان في أكثر من 100 دولة. توثّق المنظمة انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا منذ 1991، وأصدرنا العديد من التقارير حول الانتهاكات خلال الأزمة الحالية منذ 2011 من قِبل جميع أطراف النزاع. تستند التقارير إلى أبحاث متعمقة ومقابلات وتحقيقات ميدانية في سوريا، حيثما أمكن ذلك.

استنادا إلى 58 مقابلة مع ضحايا وأقارب وشهود على الانتهاكات، بالإضافة إلى مختلف ممثلي المنظمات غير الحكومية والصحفيين والنشطاء والباحثين، في الفترة ما بين نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وسبتمبر/أيلول 2023، يوثق بحثنا الأخير انتهاكات خطيرة، بما فيها عمليات اختطاف واعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني وعنف جنسي وتعذيب من قبل مختلف فصائل الجيش الوطني السوري والشرطة العسكرية وأفراد من القوات المسلحة والمخابرات التركية، في مناطق شمال سوريا التي تم السيطرة عليها بعد عملية "غصن الزيتون" عام 2018 وعملية "نبع السلام" عام 2019. يوثق التقرير أيضا انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية، بما فيه أعمال النهب والسلب على نطاق واسع، والاستيلاء على الممتلكات والابتزاز، ويسلط الضوء على أوجه القصور الكبيرة

في تدابير المساءلة التي تم طرحها مؤخرا، والتي لم تعالج الانتهاكات بفعالية ولم تقدم تعويضات كافية للضحايا. من بين الأشخاص الذين قابلناهم والبالغ عددهم 58 شخصا، هناك 19 معتقلا سابقا و21 من أقارب معتقلين سابقين وحاليين. تعرض 36 منهم لانتهاكات حقوقهم في السكن والأراضي والممتلكات، وبعضهم تعرض أيضا لانتهاكات تتعلق بالاحتجاز. أجرى فريقنا البحثي المعني بشؤون سوريا المقابلات بالعربية والكردية عبر تطبيقات المراسلة الآمنة، وكذلك شخصيا في إقليم كردستان العراق وفي عامودا والحسكة والقامشلي في شمال شرق سوريا.

نُقدّر ردودكم جدا، لأننا نرغب في تضمين مواقف الحكومة السورية المؤقتة والجيش الوطني السوري بدقة. سنتمكن من عكس آرائكم في المواد التي ننشرها إذا وصلتنا ردودكم بحلول 11 ديسمبر/كانون الأول 2023.

## الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز

يُظهر بحثنا أنه منذ السيطرة على عفرين عام 2018 ورأس العين في أكتوبر/تشرين الأول 2019، ارتكبت فصائل من الجيش الوطني السوري وإدارة الشرطة العسكرية، التي تعمل تحت إشراف القوات العسكرية والمخابرات التركية، الاعتقال والاحتجاز التعسفي والاعتقال القسري والاخفاء القسري والتعذيب وإساءة المعاملة والمحاكمات العسكرية غير العادلة بحق عشرات الأشخاص، مع الإفلات من العقاب. أفادت نساء محتجزات بتعرضهن للعنف الجنسي، بما فيه الاغتصاب. كما احتُجز أطفال لا تتجاوز أعمارهم ستة أشهر مع أمهاتهم.

جميع حالات الاحتجاز التي وثقتها هيومن رايتس ووتش حدثت بين يناير/كانون الثاني 2018 وأغسطس/آب 2023، وما يزال هناك شخصان رهن الاحتجاز وآخر مفقود حتى وقت كتابة هذا التقرير. من بين الفصائل التي اتهمها الأشخاص الذين قابلناهم بارتكاب انتهاكات جسيمة، "فرقة الحمزة" و "ألوية الوقاص" و "فرقة السلطان سليمان شاه" (العمشات) و "فرقة السلطان مراد" و "فصيل أحرار الشرقية"، بالإضافة إلى أقسام الشرطة العسكرية في عفرين ورأس العين.

تشير أبحاثنا إلى أن الأشخاص من العرق الكردي تحملوا بأغلبية ساحقة وطأة هذه الانتهاكات، في كثير من الأحيان للاشتباه في صلاتهم بالجماعات المسلحة التي يقودها الأكراد. يخلص البحث أيضا إلى أنه تم استهداف العرب وغيرهم ممن عاشوا سابقا تحت حكم "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) التي يقودها الأكراد والذين يُنظر إلى أن لهم علاقات وثيقة مع قسد أو ذراعها المدني، "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا". وثقنا حالات تورطت فيها فصائل الجيش الوطني السوري والشرطة العسكرية في عمليات اختطاف واعتقال تعسفي واحتجاز بهدف أساسي هو الابتزاز. بالإضافة إلى ذلك، في معظم الحالات الموثقة، حتى عندما اتهمت الفصائل والشرطة العسكرية من اعتقلتهم بارتكاب جرائم خطيرة نيابة عن الجماعات المسلحة الكردية، أطلقت سراحهم مقابل المال.

وصف محتجزون سابقون ظروف الاحتجاز المروعة، لا سيما في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة العسكرية والسجون المؤقتة التابعة لمختلف فصائل الجيش الوطني السوري، حيث أمضى بعضهم أشهرا في زنزانات انفرادية صغيرة مليئة بالحشرات، أو في غرف مكتظة لا توجد بها مساحة للاستلقاء والنوم، ودون مراتب أو بطانيات مناسبة. كانت بعض أماكن الاحتجاز، التي وصف محتجزون سابقون

الوصول إليها عن طريق النزول تحت الأرض، مظلمة بالكامل في كثير من الأحيان. قال خمسة محتجزين سابقين إنهم احتُجزوا في منازل تحولت إلى مراكز احتجاز مؤقتة.

أفاد محتجزون سابقون أنهم خضعوا لمحاكمات غير عادلة في محاكم عسكرية، أحيانا بعد عامين على اعتقالهم. حُرم المحتجزون بشكل روتيني من الاتصال بمحامي طوال فترة احتجازهم. أفاد البعض عن استخدام الاعترافات المنتزعة بالإكراه كدليل أساسي، وأحيانا وحيد، ضدهم. لجأت عائلات المحتجزين كثيرا إلى دفع رشاوي لأعضاء الفصائل أو الشرطة العسكرية لضمان إطلاق سراح أقاربهم خارج النظام القضائي الرسمي. قال عدد من المحتجزين السابقين الذين مثلوا أمام قضاة عسكريين إن القضاة لم يتخذوا أي إجراء بعد أن أفادوا بتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

**نُقدّر إجاباتكم على الأسئلة التالية المتعلقة بالانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز:**

1. توصلت أبحاث هيومن رايتس ووتش إلى أن العديد من فصائل الجيش الوطني السوري تدير مراكز احتجاز مؤقتة أو غير رسمية خاصة بها، رغم محاولات معلنة لوقف هذه الممارسة. هل أنتم على علم بوجود مراكز الاحتجاز غير الرسمية هذه، وكم عدد هذه المراكز التي تواصل فصائل مختلفة من الجيش الوطني السوري في شمال سوريا تشغيلها في المنطقة؟ هل تعلمون من هي الفصائل التي تديرها، وكم عدد السجناء الموجودين حاليا في كل من مراكز الاحتجاز هذه، وكم عدد النساء والأطفال بينهم؟

2. من المسؤول عن الإشراف على سلامة المحتجزين وضمان الظروف الإنسانية المقبولة داخل مراكز الاحتجاز التي يديرها الجيش الوطني السوري؟

3. هل لدى الأجهزة العسكرية والاستخباراتية التركية غرف عمليات في الباب وجرابلس ورأس العين (سري كانيه) وعفرين، توجّه فصائل الجيش الوطني السوري والشرطة العسكرية التابعة للحكومة المؤقتة؟

4. ما هو عدد السجناء المحتجزين حاليا في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة العسكرية في مناطق شمال سوريا الخاضعة لسيطرة الحكومة المؤقتة؟ كم عدد النساء ضمن هؤلاء السجناء؟ وكم عدد الأطفال؟

5. ما هي السياسات أو القواعد أو الأنظمة التي تحكم معاملة المحتجزين من قبل إدارة الشرطة العسكرية؟ يرجى تزويد هيومن رايتس ووتش بنسخة من أي سياسات أو لوائح مكتوبة.

6. ما هو عدد شكاوى التعذيب وسوء المعاملة التي قُدّمت إلى القضاء العسكري بشأن الانتهاكات في عهدة فصائل الجيش الوطني، والشرطة العسكرية منذ إنشائها في فبراير/شباط 2018؟ ما هي الإجراءات التي اتخذها القضاء العسكري تجاه هذه الشكاوى؟

7. كيف تتم معالجة شكاوى العنف الجنسي، بما فيها الاغتصاب، ضد المحتجزات داخل مرافق الاحتجاز؟ ما هي التدابير المتخذة لمنع مثل هذه الجرائم الخطيرة والتصدي لها؟

8. ما هي الآليات المعمول بها لضمان قدرة القضاة العسكريين على التصرف بنزاهة ودون تأثير خارجي؟

9. ما هي الخطوات التي يمكن أن يتخذها القضاة العسكريون ردا على مزاعم المحتجزين بالتعرض للتعذيب وسوء المعاملة أثناء احتجازهم؟

10. هل توجد أي بروتوكولات أو آليات لمعالجة هذه المزاعم بسرعة وفعالية؟

11. هل هناك آلية لمراجعة ومعالجة الحالات التي أدين فيها المحتجزون بشكل خاطئ، أو خضعوا لمحاكمات غير عادلة؟

**الانتهاكات المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات**

وثّقت هيومن رايتس ووتش 22 حالة نهب وتخريب لمنازل المدنيين ومتاجرهم وأراضيهم من قبل فصائل الجيش الوطني السوري بعد الغزو التركي في 2018 و2019. شمل ذلك سرقة أشياء ثمينة وإلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات. أبلغ الضحايا أيضا عن نهب الممتلكات العامة، مثل كابلات الكهرباء وأبراج الكهرباء، مما تسبب في اضطرابات ومصاعب للمجتمعات المحلية.

من الاتجاهات المثيرة للقلق التي ظهرت في بحثنا هو استغلال فصائل الجيش الوطني السوري الاستيلاء على الممتلكات كوسيلة لكسب دخل. واجه أصحاب العقارات، الذين نزح كثير منهم أو ينتمون إلى أقليات عرقية أو دينية، عقبات هائلة في استعادة منازلهم ومتاجرهم وأراضيهم. أُجبروا في حالات كثيرة على دفع مبالغ كبيرة لاستعادة ممتلكاتهم أو الموافقة على "استئجار" ممتلكاتهم الخاصة من الفصائل التي تسيطر عليها. اضطر أصحاب الأراضي الزراعية إلى إنتاج جزء من محاصيلهم "كضريبة"، مما فاقم مصاعبهم الاقتصادية. وثّق الباحثون 29 حالة استيلاء على ممتلكات و12 حالة ابتزاز.

أظهر بحثنا أن الجهود التي تقودها الحكومة المؤقتة لتوفير التعويض عن الانتهاكات المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات أثبتت عدم فعاليتها إلى حد كبير. تضمنت التحديات متطلبات التوثيق الصارمة في منطقة مزقتها الحرب، وعدم قدرة مؤسسات الحكومة المؤقتة على إجبار فصائل الجيش الوطني السوري على التراجع، وتوجيه الجهود لتخويف الناس لإسقاط قضاياهم. أظهرت لجان التظلمات والسلطات المنشأة لهذا الغرض نجاحا محدودا، حيث تعرض الضحايا لأعمال انتقامية وتهديدات عند طلب التعويض. رُدع بعض الضحايا عن العودة أو محاولة استعادة ممتلكاتهم بسبب استمرار انعدام الأمن وانعدام سيادة القانون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المؤقتة.

**نُقدّر ردودكم على الأسئلة التالية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الأرض أو الملكية أو السكن:**

1. ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة المؤقتة لتسهيل إعادة الممتلكات بشكل عادل وفعال إلى أصحابها الشرعيين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المؤقتة؟

2. كيف ستضمن الحكومة المؤقتة تقديم التعويضات للأفراد الذين تكبدوا خسائر بسبب النهب أو الاستيلاء على الممتلكات أو الابتزاز من قبل فصائل الجيش الوطني المسيطرة على هذه المناطق؟

3. هل يمكنكم توضيح الإجراءات والمعايير التي يتبعها أصحاب العقارات لطلب التعويض أو استرداد ممتلكاتهم المفقودة أو المتضررة؟

4. ما هي الإجراءات المتبعة بالنسبة لأصحاب الممتلكات الذين يعيشون في الخارج أو النازحين داخليا إلى أجزاء أخرى من سوريا لاستعادة ممتلكاتهم رغم غيابهم الفعلي؟

5. ما هي الخطوات التي تُتخذ لضمان سلامة وحماية أصحاب الممتلكات الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم أو استعادة ممتلكاتهم في المناطق الخاضعة لسيطرتكم؟

6. كيف تتعامل الحكومة المؤقتة مع مخاوف أصحاب العقارات الذين يخشون الانتقام أو التهديدات أو العنف عند محاولتهم طلب الاسترداد أو الإبلاغ عن الانتهاكات المتعلقة بالممتلكات؟

7. ما هي الخطوات التي تُتخذ لمنع الأعمال الانتقامية، بما فيها التهديدات والعنف والاختطاف والقتل، ضد أصحاب الممتلكات الذين يقدمون شكاوى أو يسعون إلى استعادة ممتلكاتهم؟

8. هل يمكنكم تقديم معلومات عن التقدم المحرز ونتائج قضايا استرداد الممتلكات، بما فيها أي عمليات إعادة ناجحة للممتلكات إلى أصحابها الشرعيين؟

9. هل هناك آليات للرقابة المستقلة ورصد القضايا المتعلقة بالممتلكات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المؤقتة؟

10. ما هي التدابير التي تُنفَّذ لمنع حدوث مزيد من الانتهاكات المتعلقة بالممتلكات، بما فيها النهب والاستيلاء على الممتلكات والابتزاز في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المؤقتة؟

11. ما هي الإجراءات المُتخذة لمنع البيع غير القانوني للممتلكات العائدة لسكان عفرين النازحين من قبل مختلف الفصائل العسكرية أو المدنيين؟

## المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان

كانت هناك مزاعم عديدة بخصوص انتهاكات حقوقية وجرائم حرب محتملة ارتكبها قادة وأعضاء مختلف فصائل الجيش الوطني السوري والشرطة العسكرية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المؤقتة منذ 2018 على الأقل، لكن لم يكن هناك سوى القليل، إن وجد، من المساءلة عن هذه الانتهاكات. يُظهر بحثنا أن المحاكم العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري، وتركيا باعتبارها الداعم الرئيسي والقوة المحتلة في هذه المناطق، لم تعالج هذه الانتهاكات بشكل مناسب.
لا توجد معلومات معلنة بشأن التحقيقات أو إجراءات المساءلة التي تجريها تركيا ضد مسؤوليها بتهمة التواطؤ في الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز وانتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المؤقتة.

**نُقدّر ردودكم على الأسئلة التالية فيما يتعلق بالمساءلة عن الانتهاكات:**

1. هل يمكنكم تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها، بما فيها ادعاءات التعذيب والعنف الجنسي والاحتجاز التعسفي، التي ارتكبتها فصائل الجيش الوطني السوري والشرطة العسكرية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المؤقتة؟

2. يرجى تقديم بيانات إحصائية منذ فبراير/شباط 2018 عن عدد الشكاوى والتحقيقات والملاحقات القضائية والإدانات والأحكام المطبقة في قضايا الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بالاحتجاز.

3. كيف تضمن الحكومة المؤقتة الشفافية في التحقيقات والإجراءات المتعلقة بالجرائم الخطيرة التي يرتكبها أعضاء الجيش الوطني السوري وقادته؟

4. هل يمكنكم تقديم تفاصيل عن نتائج المحاكمات والتحقيقات المتعلقة بقضايا التعذيب أو الاغتيال أو جرائم القتل البارزة التي حظيت باهتمام الرأي العام؟

5. ما هي الخطوات المتخذة لنشر جميع المعلومات ذات الصلة حول إجراءات المحكمة العسكرية بشأن الانتهاكات الخطيرة من قبل فصائل الجيش الوطني السوري أو قوات الشرطة التابعة للحكومة المؤقتة لضمان المساءلة ومنع الإفلات من العقاب؟

حققت هيومن رايتس ووتش في حالات أربعة من قادة الفصائل رفيعي المستوى ومسؤولين أمنيين وأعضاء في الشرطة العسكرية، تم تحديدهم على أنهم متواطئون في الانتهاكات الجسيمة، بما فيها الاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي. وصف من قابلناهم لباحثي هيومن رايتس ووتش الانتهاكات التي ارتكبها هؤلاء الأفراد، واتُهم بعضهم علنا بارتكاب جرائم أخرى. على حد علمنا، لم يُحاكم أي منهم، ويبدو أن ثلاثة منهم يشغلون حاليا مناصب رفيعة في هيكلية الجيش الوطني السوري.

6. يرجى تقديم معلومات عن حالة التحقيقات، إن وجدت، في التورط المزعوم في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد المحتجزين والمدنيين من قبل **أحمد زكريا ناقو**، المعروف أيضا باسم أحمد زكور، الذي ترأس أمن فرقة الحمزة في عفرين حتى مايو/أيار 2020 على الأقل، و**معتز العبدالله** قائد عسكري سابق في فرقة الحمزة، و**محمد حمادين** المعروف أيضا بـ أبو رياض وهو قائد عسكري في الفيلق الثالث ورئيس قسم شرطة عفرين العسكرية سابقا، و**محمد الجاسم** المعروف أيضا بـ أبو عمشة وهو قائد فرقة السلطان سليمان شاه.

7. ما هي الإجراءات التي تُتخذ لمحاسبة القادة الآخرين رفيعي المستوى على تورطهم المزعوم في انتهاكات خطيرة، بما فيها التعذيب والعنف الجنسي والاحتجاز التعسفي؟

8. هل توجد آليات للتحقيق والمحاكمة للقادة الذين علموا أو كان من المفترض أن يعلموا بالجرائم التي ارتكبها مرؤوسوهم، لكنهم لم يتخذوا إجراءات وقائية أو عقابية؟

**نُقدّر إجاباتكم على الأسئلة التالية فيما يتعلق بالوفيات أثناء الاحتجاز:**

1. هل يمكنكم تقديم معلومات عن وضع التحقيقات في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز، ولا سيما حالات ريزان خليل، وعبد الرزاق النعيمي، ولقمان حنان، وباسل جاكيش، الذين ماتوا جميعا بعد تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة المزعومين؟

2. ما هي التدابير التي تُتخذ لضمان الشفافية والمساءلة في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز، بما فيها إصدار شهادات الوفاة وتقارير الطب الشرعي؟

نشكركم على اهتمامكم بهذا الأمر، ونتطلع إلى تلقي أي ردود عبر البريد الإلكتروني: [redacted] بحلول 11 ديسمبر/كانون الأول 2023 حتى نتمكن من تضمين إجاباتكم في تقريرنا القادم.

مع فائق التقدير،

لما فقيه

[redacted]

مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

**هيومن رايتس ووتش**